# الفصل الثاني

# توزيع الدخل

# العائلي

# المبحث الاول

# السكان وحجم الأسرة

في الفترة (1867–1890) كان معدل زيادة سكان العراق يبلغ(1.3%) سنوياً , إلا أن هذا المعدل قد إزداد الى 1.8% سنوياً بين(1890–1905) , إلا أنه هبط قليلاً للفترة بين (190–1935) حيث هبط هذا المعدل الى (1.7%) بادىء الأمر والى (1.5%) سنوياً بعدئذٍ.

وبعد عام 1935 بلغ النمو بمعدل (2.4%–2.8%) سنوياً، ولكن رغم ذلك منذ عام 1867 حتى إحصاء السكان الرسمي الثاني في 1957 , لقد إزداد سكان العراق ، خلال هذه الأجيال الثلاثة أو تزيد خمس مرات تقريباً 1.280 مليون نسمة في 1867 الى 6.338.00 نسمة في 1957 ، وفي أثناء مايقارب الجيلين الأخيرين ، من 1905 الى 1957 ، إرتفع سكان العراق ثلاث مرات تقريباً من (2.250.000) نسمة الى(6.338.000) على التوالي ، وبلغت زيادة نفوس العراق مابين إحصائي السكان الرسميين الأخيرين بين 1947 و 1957 حوالي(1.522.000) نسمة حيث كان عدد النفوس (4.816) نسمة .

كان هذا الإتجاه العام لنمو الشعب العراقي غير موحد حيث إرتفع سبع مرات في المنطقة الشمالية ، وست مرات في المنطقة الوسطى , وثلاث مرات ونصف في المنطقة الجنوبية خلال فترة (1867–1957) وفي الفترة الأخيرة 1919–1957 إزداد سكان المنطقة الشمالية مرتين ونصف ، وإرتفع سكان المنطقة الوسطى ثلاث مرات بينما كانت الزيادة في المنطقة الجنوبية نصف فقط [1]

[1] الدكتور محمد سلمان حسن / التطور الاقتصادي في العراق / الجزء الأول 1965

وعليه من الواضح أن سكان العراق بدأوا خلال الفترة 1935 فقط ينمون بمعدل (2,8%) أي بزيادة ملحوظة على ما يماثله في أي زمن آخر منذ أواسط القرن التاسع عشر ، ويعكس ذلك لبهجرة الداخلية الى المنطقة الوسطى الأكثر تمدناً من المنطقة الجنوبية الأكثر تخلفاً , وخاصةً مابعد الحرب العالمية الثانية (1947–1957) من الريف الى المدينة وهذه التغييرات في تركيب السكان أدت الى تغييرات في تركيب الانتاج والإستهلاك .

ويعكس إحصاء السكان في عام 1957 نسبة (1%) من السكان العشائر البدو و (58%) من سكان الأرياف و (41%) من مجموع السكان في المدن .

وإن القادرين على العمل إقتصادياً من فئات العمر (10–49) سنة يبلغ وحسب الإحصاء أعلاه (54.5%) منها (28.2%) من الرجال و(26.3%) من النساء ، والمشتغلين في القطاع الزراعي (52.8%) من الأيدي العاملة ، أما القطاع الصناعي فكان يشغل (4.7%) والقطاع التجاري والخدمات يبلغ (42.5%) من مجموع الأيدي العاملة .

بلغ عدد سكان العراق (12) مليون نسمة عام 1977 أي بمعدل نمو سنوي قدره (3.22) للفترة (1957–1977) ، في حين بلغ عدد سكان العراق عام 1987 حوالي (16.3) مليون نسمة بمعدل نمو سنوي قدره (3.1%) سنوياً للفترة (1977–1987) .

وتصاعد نمو السكان حتى وصل عام 1990 الى (17.373) .

مليون نسمة منهم (8.730) ذكور و (8.643) إناث ومنهم (12.149) حضر ، (5.223) ريف.

**والنشطون إقتصادياً من (10) سنوات فأكثر حسب إحصاءات عام 1987 (3.956) منهم في الحضر (2.956) و (1.00) في الريف .**

**وعدد العاملين في أجهزة الدولة والقطاع العام والمختلط (826.560) الف نسمة أما العاطلون الذين لم يسبق لهم العمل بلغ تعدادهم (1.842) شخص .**

**ويتضح من ذلك أن معدلات النمو السكاني تعتبر عالية حيث تبلغ الزيادة السنوية الكلية فيه أكثر من (3.3%) وإن التوزيع الديمقراطي لا يتم إلا بالتجانس وبغداد وحدها تضم أكثر من ثلث السكان , يضاف الى ذلك تباين معدلات النمو بين المدينة والريف حيث تبلغ في المدن (4.17%) وفي الريف (1.16%) .**

**وفي حين التركيب العمري للسكان حيث تبلغ نسبة صغار السن بعمر (15) سنة فأقل (44.8%) من مجموع السكان والتوزيع الوظيفي للسكان يتمثل بإنخفاض نسبة العاملين حيث بلغت الى مجموع السكان خلال السنوات (1970–1984) بمعدل 19.2% كذلك بلغ معدل نسبة الإعالة الإقتصادية في العراق خلال الفترة (5) أشخاص**

**وهذا يؤدي الى إستنفاذ صافي القيمة المضافة وإنخفاض مستوى التراكم الرأسمالي بسبب إرتفاع الإستهلاك الذاتي الإجتماعي عن الفائض الإقتصادي .**

**وهنا ترتبط المشكلة السكانية بمعدل الأسعار بقدر الإرتفاع في الطلب الكلي على سلع الإستهلاك وخاصةً الغذائية منها .**

والمشكلة الأكثر بروزاً هي العلاقة بين الإنتاج السلعي والسكان ، حيث أن الاملين في غير القطاعات السلعية لا يضيفون الى الانتاج المادي شيئاً وإنما يقدمون مقاطع توزيعية وخدمية ويعد دخولهم قوى تضخمية كونها قوى شرائية لا يقابلها إنتاج مادي .

في القطر كان معدل نسبة الإعالة السلعية (7.8) خلال الفترة (1970–1984) وهذا يعني أن المشتغل عليه أن يعيل نفسه و (7.8) أفراد آخرين وهنا يكمن الأثر التنظيمي على المعدل العام للأسعار المتمثل بإنخفاض قدرة الموارد البشرية على رفد جانب العرض السلعي بالسلع اللازمة لإشباع الحاجات المادية أو مايسمى بقصور العرض [2].

ولكن بعد نمو خطط التنمية وبدء الحرب مع إيران ظهرت الحاجة الى أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الوافدة العربية والأجنبية حيث بدأت تشكل حوالي (10%) من السكان عام 1981 وبلغ مجموع الوافدين حوالي (1.5) مليون عامل .

تزايدت الأهمية النسبية للأسر الحضرية بسبب الهجرة الى المناطق الحضرية وتحول بعض المناطق الريفية الى مناطق حضرية ويلاحظ من الجدول ( ) إن نسبة السكان الحضر إرتفعت من (65%) سنة 1979 الى (69.8) سنة 1981 .

أما حجم الأسرة فيلاحظ تقارير متوسطة للحضر والريف سنة 1979 ولكن متوسط الريف أصبح يزيد بنسبة (11%) عن متوسط الحضر سنة 1984 .

---

[2] تحليل دور الأسعار والسياسة السعرية في العراق عبد الأمير محمد العكام

أطروحة الى مجلس معهد الدراسات القومية والاشتراكية 1990.

**إن إرتفاع متوسط حجم الأسرة سنة 1984 عمّا كان عليه سنة 1979 يعني أن متوسطات حصة الفرد من الدخل إرتفعت بنسب أقل مما إرتفعت فيه متوسطات دخل الأسرة ، وخاصةً بالمناطق الريفية .**

**إن هذه المناطق حسب بحث ميزانية الأسرة 1984 يزيد عن متوسطه حسب ميزانية الأسرة 1979 بنسبة 15% وعلى هذا فإنه لو إرتفع متوسط دخل الأسرة الريفية بنسبة (100%) على سبيل المثال يرتفع متوسط دخل الفرد في الريف بنسبة (74%) لأن (26%) من الزيادة في الدخل تمتصها الزيادة في حجم الأسرة .**

**إن أهم فئة في الحضر هي فئة العاملين في الانتاج والشغل سنة 1979 ، وفئة الأسر التي لايعمل فيها رب الأسرة سنة 1984 ، حيث إرتفعت نسبة الفئة الأخيرة في سنة 1984 الى ثلاثة أمثال ما كانت عليه سنة 1979 بسبب زيادة نسب الأسر التي يسكن رئيسها الفعلي بعيداً عنها وخاصةً العسكريون منهم.**

**أما بالنسبة للريف فيلاحظ أن أهم فئة هي فئة العاملين في الزراعة وتربية الحيوان تليها فئة العاملين في الإنتاج والنقل .**

**وإن متوسط حجم الأسرة يرتبط بفئة مهنة رب الأسرة حيث أنه يكون صغيراً في العادة بالنسبة لفئة الإختصاصيين والفنيين والمدراء في الحضر وفئة لأسرة التي لا يعمل رب الأسرة فيها في الحضر والريف ، وتكون كبيرة بالنسبة لفئة العاملين في الزراعة وتربية الحيوان .**

" تطور السكان وحجم الأسرة وعدد الحاصلين على دخل حسب النسبة "

| | | 1979 | | | 1984 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر | الوحدة القياسية | حضر | ريف | حضر وريف | حضر | ريف | حضر وريف |
| عدد السكان | مليون نسمة | 8.4 | 4.4 | 12.8 | 10.5 | 4.1 | 15.1 |
| الأهمية النسبية | % | 65.5 | 34.5 | 100 | 69.8 | 30.2 | 100 |
| متوسط حجم الأسرة | فرد | 7.61 | 7.65 | 7.62 | 7.88 | 8.78 | 8.24 |
| عدد الحاصلين على دخل | فرد لأسرة | 1.73 | 1.42 | 1.62 | 1.72 | 1.36 | 1.57 |

حسب بحث ميزانية الأسرة وهو يقل عن متوسط حجم الأسرة كما تظهره الإحصاءات السكانية في العراق

المصدر: توزيع الدخل العائلي في العراق

دراسة رقم 297 المعهد القومي للتخطيط 1986

## " جدول "

## تطور متوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية والرقم القياسي لأسعار المستهلك

## ومتوسط دخل الفرد الحقيقي في العراق للفترة (1965-1981)

| السنة | متوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية الدينار (1) | الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة الأساس 1963 (2) | متوسط دخل الفرد الحقيقي بالدينار (3) |
|---|---|---|---|
| 1965 | 85.1 | 98.3 | 86.6 |
| 1981 | 494.2 | 234.2 | 1157.4 |

**خلال الفترة (1985-1989)**

**أما متوسط دخل الفرد فقد بلغ 824.7 ديناراً سنة 1985 ثم أخذ بالزيادة والنقصان حتى بلغ (992.1) ديناراً سنة 1989 وبذلك بلغ معدل النمو خلال الفترة (1985-1989) حوالي (4.8%)** [3]

[3] المجموعة الإحصائية السنوية 1990

الجهاز المركزي للإحصاء .

**إن إرتفاع مستوى الدخل القومي ، قد لا يكون وحده مؤشراً كافياً لتحقيق أهداف البحث حيث لا تقاس عمليات التنمية بالدخل وحده ، إذ قد لا يكون مؤشراً حقيقياً لتحقيق أهداف التنمية ، إذ يجب أن يقرن بتحليل سياسات توزيع الدخول , وتفاوت الدخول ، ومعدلات نمو السكان ، وما تحقق من أسس بناء الهيكل الإنتاجي , ورفع مستوى المعيشة ، لذا سننتقل لمناقشة ذلك في الفصول الآتية .**

# المبحث الثاني

# الدخل القومي

يعتبر الدخل القومي من المؤشرات المهمة بإعتباره يمثل مايدور في الاقتصاد القومي لأي مجتمع من فعاليات وعلاقات إقتصادية وتختلف طبيعة ذلك من ناحية النظرة التي يمكن أن يحدد بها الدخل القومي وهي:

الانتاج – الدخل – الإنفاق

فإن تم النظر الى الإقتصاد القومي على أساس أنه مجموع وحدات الإنتاج المكونة لفروع الإنتاج المختلفة فإن الدخل القومي يساوي صافي إنتاج هذه الفروع أو القطاعات .

ومن ناحية أخرى إذا نظرنا الى الإقتصاد القومي على أساس أنه يتكون من عدة أصناف من المنتجين فإن الدخل القومي يتكون من مجموع الدخول التي يحصل عليها هؤلاء المساهمون في الإنتاج .

وإذا إعتبرنا الاقتصاد القومي مكون من مجموعة من الوحدات المستهلكة والمدخرة والمستثمرة فإن الدخل القومي سيكون عبارة عن مجموع السلع النهائية المصنعة الى سلع إستهلاك معمرة وسلع إستهلاك وسلع رأسمالية .

ويمكن أن يعرف الدخل القومي لبلد ما بأنه يمثل صافي قيم السلع والخدمات المنتجة من قبل سكانه خلال فترة زمنية معينة ، ويقصد بصافي القيمة هو إحتساب القيمة المضافة فقط لكل عملية إنتاجية ، أي أن قيمة السلع والخدمات المستخدمة في إنتاج سلع وخدمات أخرى ، تستفيد من مجموع القيمة ، وذلك لتجنب إحتسابها مرتين ويمكن النظر الى قياس الدخل القومي من ثلاث زوايا

→ الدخل القومي يساوي مجموع صافي قيمة الانتاج .
→ طريقة الإنتاج أو القيمة المضافة .
→ طريقة الدخل أو الحصص الموزعة .
→ طريقة الإنفاق .
– الدخل القومي يساوي مجموع دخول عناصر الإنتاج .

– الدخل القومي يساوي مجموع قيمة المنتجات النهائية بسعر تكلفة عناصر الإنتاج أو بسعر السوق [4]

جرت في العراق عدة محاولات مبكرة لتقدير الدخل القومي كان أولها قيام الدائرة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة عام **1949** بتخمين لمعدل دخل الفرد في العراق بـ (**85**) دولار في السنة أي حوالي (**20**) ديناراً حسب سعر الصرف آنذاك.

وفي عام **1951** أيدت لجنة من خبراء البنك الدولي للإنشاء والتطوير بتثبيت معدل دخل الفرد الواحد يتراوح بين (**20–30**) دينار سنوياً .

[4] وسام جميل / الحسابات القومية / المعهد القومي للتخطيط / كانون الثاني **1984**

وفي عام (1952– 1958) قام الدكتور (كي . جي . فنلون) بأولى المحاولات لتقدير الدخل القومي حيث ثبت مقدار الدخل القومي والانتاج القومي في عام 1956 حوالي (292.4) مليون دينار , أي ما يقرب من (53) ديناراً للفرد الواحد سنوياً .

وبعدئذٍ إعتمدت تقديرات خير الدين حسيب للسنوات (1953–1956) و (1953–1963) وتقديراته المعدلة للسنين (1962–1963) ، أما المحاولة الثالثة لتقدير الدخل القومي في العراق فقد قام بها الدكتور مانيا كين السوفياتي الخبير لدى دائرة الإحصاء المركزية عام 1960 وقد ثبت أن معدل دخل الفرد إزداد من (47) دينار في سنة 1956 الى (65.3) في سنة 1960بالأسعار الجارية أي بزيادة قدرها (38.9%) بينما إزداد الدخل الفردي بالأسعار الثابتة من (47) ديناراً الى (64) ديناراً لنفس الفترة أي بزيادة قدرها (36.2%) .

أما إذا إستخدمنا تقديرات السكان لعام 1957 فإن معدل دخل الفرد في العراق قد إزداد من (47.2) دينار الى (62.2) دينار بالأسعار الجارية أي نسبة (31.8%) وبالأسعار الثابتة إزداد الدخل من (47.2) الى (59.9) دينار أي بنسبة (26.9%) .

ولقد قام بالمحاولة الرابعة الدكتور (راسابوترام) الخبير الإقتصادي في دائرة الإحصاء المركزية (1962–1065) وقد واصل قسم الدخل القومي في دائرة الإحصاء المركزية إعداد التقديرات للدخل القومي وأول تقرير نشر كان للفترة (1962–1966) ونقدم جدولاً:–

" الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية والثابتة

(أسعار 1966) للسنوات (1953– 1969) "

| السنة | عدد السكان بالآلاف | الدخل القومي بالأسعار الجارية | دخل الفرد | الدخل القومي بالأسعار الثابتة | دخل الفرد |
|---|---|---|---|---|---|
| 1953 | 5676 | 244.000 | 430.000 | 290.000 | 51.2 |
| 1969 | 9205 | 826.8 | 89.8 | 780.000 | 84.7 |

لقد إرتفع الرقم القياسي للدخل القومي من (100) في سنة 1953 الى (6280) سنة 1980 وعاد الدخل القومي الى الإنخفاض عام 1981 الى (3749) مليون دينار بسبب آثار قيام الحرب وتوقف تصدير النفط العراقي عن طريق موانىء الخليج العربي وسوريا ولبنان ويظهر الجدول أن الارقام بالأسعار الجارية فإنها تحمل كثير من آثار التضخم لذلك فإن الزيادة الحقيقية في الدخل القومي تقاس بـ (15.4%) خلال (1974–1980) تحققت زيادة في الدخل القومي ومقدارها (62.8) مرة في حين كانت الزيادة في متوسط دخل الفرد بمقدار (26.9) مرة فقط ، وإن الرقم الحقيقي أقل من ذلك .

[5] الدكتور عبد الحسين زيني / تطورات إحصاءات الدخل القومي في العراق / منشورات غرفة تجارة بغداد / 1973

ولقد إزداد الدخل القومي من (6709.9) مليون دينار سنة 1978لى (12234.6) مليون دينار نسمة سنة 1982 وقد بلغت نسبة النمو المركب خلال هذه الفترة (16.4%) أما متوسط دخل الفرد فقد بلغ (538.2) ديناراً سنة 1978 ، إزداد الى (874.2) سنة 1982 محققاً بذلك نسبة نمو قدرها (12.9%) .

ولقد وصل الدخل القومي سنة 1985 (12686.7) مليون دينار ثم إنخفض الى (11558.8) مليون دينار سنة 1986 وبذلك يكون معدل النمو قد بلغ (2.9%) خلال الفترة (1982–1986) ، أما متوسط دخل الفرد فقد بلغ (721.000) دينار سنة 1982 ، ثم أخذ بالزيادة والنقصان خلال السنوات التالية حتى بلغ(718.000) دينار سنة 1986 وبذلك فقد بلغ معدل النمو خلال هذه الفترة (0.4%) .

ووصل الدخل القومي (17290.1) مليون دينار سنة 1989 ، وبذلك يكون معدل النمو قد بلغ (7.4%) خلال الفترة (1985–1989)

أما متوسط دخل الفرد فقد بلغ (824.7) دينار سنة 1985 ثم أخذ بالزيادة والنقصان حتى بلغ (992.1) دينار سنة 1989 وبذلك بلغ معدل النمو خلال الفترة (1985–1989) حوالي (4.8%) [6]

[6] المجموعة الإحصائية السنوية 1990
الجهاز المركزي للإحصاء .

" تطور متوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية والرقم القياسي لأسعار المستهلك"

ومتوسط دخل الفرد الحقيقي في العراق للفترة (1965–1981)

| السنة | متوسط دخل الفرد الحقيقي بالدينار (3) | الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة الأساس 1963 | متوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية (بالدينار) |
|---|---|---|---|
| 1965 | 86.6 | 98.3 | 85.1 |
| 1981 | 1157.4 | 234.2 | 494.2 |
| 0<br>0<br>0 | 0<br>0<br>0 | 0<br>0<br>0 | 0<br>0<br>0 |
| 2009 | – | – | – |

إن إرتفاع مستوى الدخل القومي ، قد لايكون وحده مؤشراً كافياً لتحقيق أهداف البحث حيث لاتقاس عمليات التنمية بالدخل وحده ، إذ قد لايكون مؤشراً حقيقياً لتحقيق أهداف التنمية ، إذ يجب أن يقرن وبتحليل سياسات توزيع الدخول , وتفاوت الدخول , ومعدلات نمو السكان ، وما تحقق من السعر بناء الهيكل الإنتاجي ، ورفع مستوى المعيشة , لذا سننتقل لمناقشة ذلك في الفصول الآتية .

" متوسط ونصيب الفرد من الناتج والدخل القومي للفترة من (1968–1984) بالدينار"

| السنة | المتوسط من الدخل القومي | المتوسط من الناتج المحلي |
|---|---|---|
| 1968 | 91 | 117 |
| 1974 | 269 | 314 |
| 1980 | 1157 | 1182 |
| 1981 | 736 | 821 |
| 1982 | 731 | 890 |
| 1983 | 728.1 | 854.3 |
| 1984 | 760 | 904 |

| الفترة | معدل النمو السنوي المركب | معدل نمو سالب ومنخفض |
|---|---|---|
| 1984–1968 | 17.5 | 13.6 |
| 1974–1968 | 21.1 | 17.9 |
| 1980–1968 | 25.4 | 21.3 |
| 1984–1980 | 3.4 | 6.5 |

# المبحث الثالث

# تطور وتوزيع الدخول

شهد دخل الأسرة العراقية تطوراً كبيراً من حيث مستواه النقدي والحقيقي , وخاصةً منذ بداية السبعينيات ويمكن إعطاء فكرة عامة من خلا بحوث ميزانية الأسرة والتي تشكل المصدر الرئيسي لبيانات الدخل العائلي .

ويمكن إعطاء بيانات الإنفاق أهمية خاصة , لأن بيانات إنفاق الأسرة تعبر بشكل أدق عن مستوى دخلها حيث تميل بعض الأسر عن عدم الإفصاح عن بعض الدخول المتحققة لأفرادها لأسباب معروفة .

إن بحث ميزانية الأسرة **1954** أظهر أن المتوسط الشهري لإنفاق الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخول بلغ (**18.3**) ديناراً , أما متوسط دخلها الشهري فبلغ (**12.4**) ديناراً بالأسعار الجارية و (**61**) ديناراً بالأسعار الثابتة وقد يكون من أسباب إنخفاض دخل الأسرة الحقيقي سنة **1954** مقارنةً بسنة **1939** هجرة أعداد كبيرة من الأسر الريفية الى مدينة بغداد في بداية الخمسينيات لأسباب عديدة من أهمها ظلم الإقطاع وتزايد فرص العمل في المدينة .

وخلال الفترة (**1954–1961**) حصل إرتفاع ملحوظ في دخل الأسرة الحقيقي بالأسعار الثابتة فإن الزيادة في متوسط عام **1961** عن متوسط **1954** تبلغ (**266%**) وهي نسبة مبالغ فيها لإستبعاد الأسر المرتفعة الدخول في البحث المذكور . إن متوسط إنفاق الأسرة في بغداد بالأسعار الثابتة لسنة **1984** إرتفع من (**232**) دينار شهرياً سنة **1961** الى ما يقارب **275** دينار شهرياً في **1972/1/1**.

الناتج المحلي الإجمالي,حصة الفرد الناتج (بالأسعار الثابتة على أساس أسعار 1980) للفترة من (1950-1993)

| السنة | السكان (مليون نسمة) | الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) | حصة الفرد من الناتج (دولار) |
|---|---|---|---|
| 1950 | 5.2 | 3.4 | 654 |
| 1955 | 5.9 | 6.4 | 1085 |
| 1960 | 6.9 | 8.7 | 1261 |
| 1965 | 8.1 | 12.7 | 1568 |
| 1970 | 9.4 | 16.4 | 1745 |
| 1975 | 11.1 | 30.4 | 2703 |
| 1979 | 12.8 | 54.0 | 4219 |
| 1980 | 13.2 | 53.0 | 4083 |
| 1982 | 14.1 | 42.8 | 3035 |
| 1984 | 15.4 | 35.1 | 2279 |
| 1986 | 16.5 | 29.1 | 1764 |
| 1988 | 17.6 | 30.9 | 1765 |
| 1989 | 18.3 | 26.9 | 1470 |
| 1990 | 18.9 | 16.4 | 868 |

ويستدل من هذا الإرتفاع من تقلص الفجوة ما بين دخل الأسرة في مدينة بغداد ودخلها في المناطق الأخرى وإرتفع (48%) خلال الفترة (1971/1972–1976) وبنسبة (63%) خلال الفترة (1976–1979) وبنسبة (2%) خلال الفترة (1979–1984) أما بالنسبة لمتوسط إنفاق الأسرة الحقيقي فإنه إرتفع بنسبة (49%) و (15%) و (31%) على التوالي خلال نفس الفترات .

وإن كافة هذه النسب تشير الى إستمرار متوسط دخل الأسرة العراقية بالإرتفاع خلال السبعينات وحتى سنة 1984 .

إن قيمة معامل جيني المقدرة للعراق لسنة 1956 والبالغة (0.63) تدل على أن الدخل الشخصي كان يعاني من سوء التوزيع بدرجة شديدة حيث أن (10%) من السكان كانوا يستحوذون على مايقارب (50%) من الدخول وقد تمثل سوء التوزيع حينذاك بأشكال متعددة.

وبعد ثورة 1958 بلغ قيمة معامل جيني المحسوبة من بيانات ميزانية الأسرة المنفذ في سنة 1961 في مدينة بغداد وضواحيها (0.32) أي مايقارب نصف قيمة ذلك المعامل لسنة 1956, وتبلغ قيمة معامل جيني للتفاوت في توزيع الدخول في العراق خلال سنتي 1979 و 1984 (0.39) و (0.40) مقارنةً بالقيمتين (0.22) و (0.27) بالنسبة لمعامل جيني لتوزيع الإنفاق .

وفيما يخص سنة 1984 فإن التفاوت في توزيع الدخول فيها إرتفع عما كان عليه سنة 1979 , وخاصةً بالنسبة للأسر الريفية ومما لاشك فيه أن ظروف الحرب المفروضة على القطر كان لها أثر مهم على توزيع الدخول وكان ذلك تأثير التنمية الإقتصادية والتضخم وتوسع القطاع الإشتراكي والحرب .

إن حصة الأجور من الدخل العائلي إنخفضت من (50.7%) الى (30.2%) خلال الفترة (1976–1984) .

" متوسط إنفاق ودخل الأسرة في العراق حسب بيانات بحوث ميزانية الأسرة "

| الفترة | حجم العينة (أسرة) | المتوسط الشهري بالأسعار الجارية (بالدينار) | | الرقم القياسي للأسعار 1984 % | المتوسط الشهري بالأسعار الثابتة لسنة 1984 (بالدينار) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الإنفاق | الدخل | | الإنفاق | الدخل |
| 1939[7] | 121 | 3.4 | 3.4 | 4.2 | 81 | 81 |
| 1954[8] | 350 | 18.3 | 12.4 | 20.1 | 91 | 61 |
| 1961[9] | 882 | 50.9 | 48.8 | 21.9 | 232 | 223 |
| 1972/1971 | 2600 | 46.9 | 39 | 29 | 162 | 135 |
| 1976 | 3600 | 100.4 | 83.1 | 41.5 | 242 | 200 |
| 1979 | 6288 | 146.2 | 170.9 | 52.4 | 279 | 326 |
| 1984[10] | 1064 | 366.6 | 333.8 | 100 | 367 | 334 |
| 2009 | – | – | – | – | – | – |

[7] أسر العمال غير الماهرين في مدينة بغداد فقط .

[8] الأسر التي لايتجاوز دخل أي فرد منها 20 دينار في سنة البحث في مدينة بغداد وضواحيها فقط .

[9] أسر مدينة بغداد وضواحيها فقط .

[10] عينة فرعية من عينة بحث 1979

الجهاز المركزي للإحصاء / تقارير بحوث ميزانية الأسرة 1954 و 1961 و 1972/1971 و 1976 و 1979

تطور أسعار الجملة والمستهلك 1939 – 1971

تطور أسعار الجملة والمستهلك 1971 – 1981

المجموعة الإحصائية السنوية 1984

دراسة رقم 297 / توزيع الدخل العائلي في العراق / المعهد القومي للتخطيط مايس 1986 .

# المبحث الرابع

# ميزانية الأسرة وإنفاقها

عند مراجعة بحث ميزانية الأسرة الشاملة لسنة (1971–1972) التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء ، نجد أن متوسط دخل الفرد الشهري في بغداد هو أعلى من متوسط دخل الفرد في الحضر عام 1971 حيث بلغ (10.625) دينار في بغداد ، في الوقت الذي كان في بقية أنحاء الحضر متوسط دخل الفرد الشهري لايزيد على (8.295) دينار .

أما بالنسبة الى فئات الدخل الشهري للعائلة فإن نسبة الأسر التي يقل دخلها عن (20 دينار) شهرياً هي بحدود (11.8%) في مدينة بغداد والتي يمثل متوسط دخل الفرد الشهري فيها (3.240) دينار ، في حين إن نسبة العوائل في الحضر لا تزيد عن (7.5%) من مجموع الأسر والتي يكون متوسط دخل الفرد الشهري فيها (3.724) .

ونجد أن نسبة الأسر التي يتراوح دخلها الشهري بين (20–30) دينار تصل في مدينة بغداد عام 1969 الى (32.3%) في الوقت الذي لا يتعدى (13.3%) من مجموع الأسر في الحضر عام 1971 .

يلاحظ أن الأسر التي يزيد دخلها عن (40 دينار) شهرياً في الحضر تمثل نسبة قدرها (62.5%) ، في حين أن العوائل التي دخلها أكثر من (40 دينار) في مدينة بغداد هي أقل مما هو في الحضر أو بلغت (53%) .

على مستوى القطر ككل " ريف وحضر " في عام 1971 أن متوسط دخول الأفراد في أعلى فئات الدخل بلغت (16.729) دينار وفي الحضر (18.141) دينار وفي الريف (10.002) دينار .

أما بالنسبة الى النمط الإنفاقي العام في عام 1969 فهو متقارب إذا ما قورن بين بغداد والريف .

فالفرد العراقي ينفق أعلى نسبة من دخوله الشهرية على الغذاء ففي الريف ينفق حوالي (66%) من دخله على الغذاء ، وفي بغداد ينفق الفرد نسبة لا تزيد عن (45%).

أما ما ينفقه الفرد على السكن في بغداد (15%) من مجموع الدخول المنفقة وفي الحضر (12.5%) وفي الريف لاينفق سوى (0.1%) من دخله على السكن وخدماته ، وإذا ما أردنا إضافة الوقود الى السكن في بغداد ينفق نسبة قدرها (18.25%) من الدخل في الحضر ، أما في الريف فلا يزيد على (5.8%) من دخله .

إن ماينفقه الفرد على المواصلات والوقود والسكن في الحضر (22.1%) وفي بغداد (21.6%) .

أما الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الأنشطة الأخرى في بغداد ينفق الفرد (3.2%) من دخله وفي الحضر (1.6%) .

وهذه الأرقام تدلل على ضعف التنسيق بين التطور الإقتصادي والمستوى المعاشي ، ومازال إنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإجتماعية محدوداً ، وإن عملية التنمية لم تدفع بشكل حاسم في تقدم قوى الإنتاج ورفع الإنتاجية .

فقد إنخفضت نسبة عدد الأسر التي يبلغ إنفاقها الشهري (250) دينار فأقل خلال الفترة (1976–1979) من (11.7%) من مجموع الأسر الى (2.8%) فقط في المنطقة الحضرية ، وفي (37.5%) الى (12.9%) في الريف ، وإرتفاع نسبة الأسر التي يزيد إنفاقها عن (150) دينار شهرياً من (12.2%) الى (45.4%) في المنطقة الحضرية ومن (7.3%) الى (8%) من مجموع عدد الأسر في المنطقة الريفية .

## الإنفاق الشهري على المجاميع الرئيسية (نسب مئوية)

| | حضـــر | ريـــف | حضـر وريـف جميـع المناطـق |
|---|---|---|---|
| المواد الغذائية | 42.9 | 52.5 | 45.8 |
| الدخان والمشروبات الكحولية | 1.8 | 1.9 | 2.2 |
| الأقمشة والملابس والأحذية | 9.5 | 12.9 | 10.6 |
| الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية | 5.6 | 6.7 | 5 |
| الإيجار الإجمالي | 23.4 | 8.4 | 22.5 |
| النقل والمواصلات | 5.4 | 10 | 6.8 |
| التسلية والتعليم والثقافة | 0.9 | 1 | 0.9 |
| نفقات العناية الطبية | 1.8 | 1.9 | 1.8 |
| سلع وخدمات أخرى | 3.5 | 3.6 | 3.5 |
| المجموع | %100 | %100 | %100 |

" بحث ميزانية الأسرة (1984–1985) الحاقاً ببحث ميزانية الأسرة 1979"

متوسط إنفاق الفرد على مجامع السلع والخدمات الرئيسية 1988

| | |
|---|---|
| المواد الغذائية | %50.2 |
| الدخان والمشروبات الكحولية | %1.4 |
| الأقمشة والملابس والأحذية | %10.6 |
| الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية | %6.7 |
| الإيجار الإجمالي والوقود والطاقة | %19.9 |
| النقل والمواصلات | %6.5 |
| التسلية والتعليم والترفيه والثقافة | %0.8 |
| نفقات العناية الطبية والخدمات الصحية | %1.6 |
| سلع وخدمات متنوعة | %2.3 |
| | %100 |

المجموعة الإحصائية السنوية 1990

ومن الجدول أعلاه يمكن إستخلاص نتائج بحث ميزانية الأسرة للفترة **1979** لغاية **1984–1985** ، ويظهر الجدول مجاميع الإنفاق الشهرية على السلع الرئيسية والخدمات بنسب مئوية .

وأما متوسط إنفاق الفرد الشهري على المجاميع السلعية والخدمات الرئيسية لسنة **1988** فتظهرها المجموعة الإحصائية لعام **1990** كما يأتي :–

| المجاميع السلعية لسنة 1988 | النسبة % | 1985/1984 |
|---|---|---|
| المواد الغذائية | %50.2 | %42.8 |
| الدخان والمشروبات الكحولية | %1.4 | %2.1 |
| الأقمشة والملابس والأحذية | %10.6 | %12 |
| الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية | %6.7 | %7.5 |
| الإيجار الإجمالي والوقود والطاقة | %19.9 | %20.7 |
| النقل والمواصلات | %6.5 | %8.2 |
| التسلية والتعليم والترفيه والثقافة | %0.8 | %0.9 |
| نفقات العناية الطبية | %1.6 | %1.7 |
| سلع وخدمات أخرى | %2.3 | %4.1 |
| المجموع | %100 | %100 |

مجموع المناطق " حضر وريف " المجموعة الإحصائية **1990**

أما بالنسبة الى المناهج والأساليب التي إتبعت في تحليل البيانات فقد أعتبر مجموع الإنفاق مساوياً لمجموع المصروفات النقدية للأسرة (ماعدا مصروفاتها على مسكنها لأغراض البناء والصيانة والتعمير والضريبة ) مضافاً إليها القيمة التقديرية للإستهلاك العيني ، والقيمة التقديرية للإيجار الشهري بالنسبة للأسر التي لاتدفع إيجاراً أو تدفع إيجاراً رمزياً في المناطق الحضرية ، ولم يُضف الإيجار المقدر في المناطق الريفية لصعوبة تقديره ، كما قيمت كميات الإستهلاك العيني لكل أسرة بأسعار المفرد.

وعلى العموم فقد شهد الإنفاق الإستهلاكي الغذائي وغير الغذائي والخدمي تطوراً بالزيادة منذ الفترة (1971–1976) بلغ حوالي (95%) في الحضر ، وحوالي (72%) في الريف ، شملت السلع الغذائية زيادة خلال نفس الفترة بلغت حوالي (84%) في الحضر وحوالي (50%) في الريف ، والسلع غير الغذائية والخدمات حوالي (85%) في الحضر وحوالي (111%) في الريف.

ولمعرفة التطور القيمي الذي طرأ على الإنفاق الإستهلاكي الفردي في العراقنتيجة للتطورات الإقتصادية والإجتماعية (1971–1976) ، إن مقدار الإنفاق الإستهلاكي الفردي قد إزداد من قرابة (6.8) دينار في عام 1971 الى (12.9) عام 1976 أي حوالي (91%) عمّا كانت عليه في عام 1971 ، حيث إزداد الإنفاق على السلع الغذائية بمقدار يبلغ حوالي (2.6) دينار أي حوالي (72%) والإنفاق على السلع غير الغذائية والخدمات حوالي (3.5) دينار أي حوالي (89%) عمّا كانت عليه عام 1971 ، وهذا يعني تطور مستوى الإنفاق الإستهلاكي غير الغذائي والخدمي بمعدل يفوق نظيره الغذائي .

ويتضح أن اللحوم والأسماك والبيض بقيت محافظة على على موقعها الأول في النمط الإنفاقي الفردي الحضري الغذائي وكذلك الحبوب ومنتجاتها بقيت في موقعها الثاني في هذا النمط رغم التطور الحاصل في مقدار الإنفاق عليها ، كما حدث تغيير في النمط الإنفاقي الفردي الريفي الغذائي حيث تصدرت اللحوم والأسماك والبيض قائمة الإنفاق في عام 1976 بعد أن كانت هذه الصدارة للحبوب ومنتجاتها في عام 1971 التي أصبحت تحتل المرتبة الثانية في الإنفاق الفردي الريفي الغذائي لعام 1976 .

كما أنه حصل تغيير في النمط الإنفاقي للفرد العراقي عموماً ، فبعد أن كانت الحبوب ومنتجاتها تحتل المرتبة الأولى في قائمة الإنفاق الفردي الغذائي لعام 1971 ، أصبحت اللحوم والأسماك والبيض تحتل هذه المرتبة وتراجعت الحبوب الى المرتبة الثانية عام 1976 ، كما حدث تطور بالزيادة للإنفاق الفردي لكافة السلع الغذائية بإستثناء الدهون والزيوت حيث إنخفض الإنفاق عام 1976 بنسبة (18%) عمّا كانت عليه عام 1971 ، أما الإنفاق الفردي غير الغذائي والخدمي في المرتبة الأولى وتطور الزيادة خلال هذه الفترة بنسبة (78%) وقد تطورت جميع بنود الإنفاق الحضري غير الغذائي والخدمي نحو الزيادة بإستثناء الإنفاق على الوقود والطاقة وعلى الكتب والصحف والمجلات حيث إنخفض إنفاقها بمقدار (3%) ، (20%) على التوالي ، كما بقي الإنفاق الفردي على المنسوجات والملابس في النمط الإنفاقي الريفي محافظاً على مرتبته الأولى في هذا النمط خلال الفترة (1971–1976)

أما النمط الإنفاقي الفردي العراقي عموماً على السلع غير الغذائية والخدمات فتبينَ بقاء الإنفاق على المنسوجات والملابس في المركز الأول خلال الفترة في هذا النمط [11].

وبالتأكيد إن معامل مرونة الطلب على الطلب يكون له دور أساس في تحديد الطلب الإستهلاكي ، وقد إعتمدت الخطط عند إسقاط الإستهلاكي ، مرونات إستخرجت حسب ميزانيات الأسرة ففي عام 1964 الطلب الإستهلاكي ، وقد إعتمدت الخطط عند إسقاط الإستهلاكي ، مرونات إستخرجت حسب ميزانيات الأسرة ففي عام 1964 اعتمدت ميزانية العائلة لسنة 1961 حسب معادلة الخط المستقيم ، وكذلك حسب معادلة الخط اللوغارتمي المزدوج وتميز ذلك بين الحضر والريف ، والمتحد نحو الإستهلاك الخاص كمجموع بمعدل نمو حوالي (5.5%) إبتداءً من سنة 1964 والإستهلاك الحكومي كمجموع ينمو بمعدل (8%) سنوياً إبتداءً من سنة 1964 ، حيث يكون معدل نمو مجموع الإستهلاك (6%) .

هذا وإن تجزئة مجموع الطلب الإستهلاكي في سنة الهدف قد تم على مرحلتين :-

---

[11] دكتور علي يوسف خليفة
عدنان مناتي صالح السعدي تطور الإستهلاك للسلع الغذائية وغير الغذائية في العراق .
مجلة الإقتصاد العدد 116 3ب-1980

**المرحلة الأولى :- إسقاط الطلب الإستهلاكي في كل قطاع على حدة وذلك بإستخدام المعادلة التالية:-**

**الطلب في سنة الهدف = الطلب في سنة الأساس x مجموع مايلي :**

**1+ % نمو السكان x السنوات المطلوبة بين الفترتين + % لنمو متوسط الناتج القومي للفرد الواحد بين "المدة" x معامل مرونة الطلب الإنفاقية على إنتاج القطاع موضوع البحث**

**المرحلة الثانية :- بعد أعمال المرحلة الأولى قد ينتج أن مجموع الطلب الإستهلاكي مستخرجاً أو بالإسقاط القطاعي وفق الطريقة المتقدمة الذكر" أكثر أو أقل " من مجموع الطلب الإستهلاكي حسب الإسقاط التجميعي المتضمن في الإفتراض أعلاه والواقع إن الإسقاط القطاعي هو أكثر إعتمادية من الإسقاط التجميعي إلا أن ضعف المعلومات آنذاك والأسس التي أحتسبت عليها المرونات الإنفاقية القطاعية يجعل من الضروري إعتبارها مرونات نسبية بعضها الى البعض الآخر وليست مطلقة .**

**لقد كان من الضروري إعادة تخفيض أو زيادة الإسقاطات القطاعية بشكل متناسب مع الفرق بين مجموع الطلب الإستهلاكي حسب القطاع التجميعي ومجموعة حسب الإسقاط القطاعي حتى تطابق المجموعات على وجه التقريب [12] .**

**من هنا نجد ضرورة أكيدة الى رفع متوسط دخل الفرد والعمل على تحقيق وإيجاد الشكل المناسب للتنسيق بين التطور الإقتصادي والمستوى المعاشي للقطر .**

---

[12] جعفر ناجي عوني / تحليل تطور النمط الإنفاقي في العراق **1976/1961**

أي لابد من إنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإجتماعية لأفراد المجتمع بأقصى درجة ممكنة ، بمعنى آخر إن عمليات التنمية الإقتصادية لابد وأن تؤدي في النهاية الى رفع مستوى وعيشة المجتمع عن طريق خلق الظروف المعاشية من خلال تقدم قوى الإنتاج وإرتفاع إنتاجية العمل لزيادة الإستهلاك [13] .

## " تخمين معاملات المرونة الإنفاقية حسب نوع الطلب "

[13] مجلة الإقتصاد / السنة الثامنة / العدد 85 كانون الثاني 1978

| التسلسل | السلعة | مرونة الطلب الوسيط | مرونة الطلب الإستهلاكي |
|---|---|---|---|
| 1 | الحنطة | 1 | 0.1 |
| 2 | الرز | 1 | 0.78 |
| 3 | الشعير | 1 بذور | 0.78 |
| 4 | القطن | 1.3 | ـــــ |
| 5 | التبغ التنباك | 0.6 | ـــــ |
| 6 | الأخرى | 1 | 1 |
| 7 | الخضروات | 1 | 0.93 |
| 8 | التمور | 0.75 | 0.75 |
| 9 | الفواكه | ـــــ | 1.8 |
| 10 | اللحوم والجلود والمصارين | 1.3 | 0.9 |
| 11 | منتجات الألبان | 1.05 | 0.64 |
| 12 | الصوف والشعر | 1.3 | ـــــ |
| 13 | الدواجن والبيض | ـــــ | 0.9 |
| 14 | منتجات حيوانية أخرى | 1 | 1 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 15 | الأسماك | ـــــ | 0.9 |
| 16 | منتجات الغابات | 1 | 0.6 |
| 17 | حبوب وأثمار زيتية | 0.8 | ـــــ |
| 18 | مواد أولية نباتية | 1 | ـــــ |
| 19 | طحن الحبوب | ـــــ | 0.3 |
| 20 | المخابز | ـــــ | 0.3 |
| 21 | كبس التمور | ـــــ | 0.75 |
| 22 | البسكويت والحلويات | ـــــ | 1 |
| 23 | المعكروني والشعرية | ـــــ | 0.8 |
| 24 | السكر | 0.5 خام<br>1 استعمال صناعي | 0.5 |
| 25 | الصناعات الغذائية الأخرى | ـــــ | 1 |
| 26 | اللحوم المحفوظة | ـــــ | 0.8 |
| 27 | الأسماك المحفوظة | ـــــ | 0.8 |
| 28 | الفواكه المحفوظة | ـــــ | 1 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 29 | الشاي | ـــــ | 0.5 |
| 30 | مستوردة مكملة أخرى | ـــــ | 1 |
| 31 | المشروبات الكحولية والبيرة وأخرى | 0.8 | 0.8 |
| 32 | السكاير | 0.58 | 0.58 |
| 33 | حلج الأقطان | 1 بذور | 1 |
| | | 1.3 | |
| 34 | المنسوجات والحياكة | 1.3 | 1.3 |
| 35 | الملبوسات | 1.3 | 1.3 |
| 36 | الأحذية | 1.3 | 1.3 |
| 37 | الجلود ومنتجاتها | 1.3 | 1 |
| 38 | المطاط ومنتجاته | 1 | 1 |
| 39 | الزيوت النباتية | 0.9 | 0.71 |
| 40 | الصابون | 1 | 0.9 |
| 41 | الأصباغ | 1.92 | ـــــ |
| 42 | الأدوية | ـــــ | 1 |
| 43 | الأسمدة | 3 | ـــــ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 44 | محضرات عطور ومطيبات | ـــــ | 1.4 |
| 45 | مواد كيمياوية متنوعة | 1.11 | 0.58 |
| 46 | الورق ومنتجاته | 1 | 1 |
| 47 | الطباعة | 1 | 1 |
| 48 | النجارة والأثاث | 1.11 | 2.5 [14] |
| 49 | منتجات النفط والغاز | 1 | 1 |
| 50 | المنتجات المعدنية اللافلزية | 1.92 | 1.11 |
| 51 | الصناعة المعدنية الأساسية | 1.92 | ـــــ |
| 52 | المنتجات المعدنية | 1.11 | 1.11 |
| 53 | تصليح المكائن والمعدات ووسائل النقل | 1.11 | 1.11 |
| 54 | المكائن والمعدات | 1.11 | 1.11 |
| 55 | وسائط النقل | 1.11 | 1.11 |
| 56 | الصناعات المتنوعة | 1.11 | 1.11 |
| 57 | الماء والكهرباء | 1.11 | 1.5 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 58 | الإنشاء | 1.11 | ـــــ |

[14]أعلاه متوسط ماتشتريه العائلة من الأثاث في فصل الصيف هو أقل مما تشتريه أثناء الشتاء

## ملاحظة تفسيرية

## المرونات كمؤشر لمعرفة إتجاهات الطلب

فالمرونة تعني التغيير النسبي الذي يحتمل حدوثه للطلب على السلع عندما يحدث تغيير نسبي في العوامل المؤثرة كالدخل وأسعار السلع البديلة والمكملة والمؤشرات الأخرى .

وتأخذ المرونة ثلاثة مستويات :-

**الأول : عندما تأخذ المرونة قيمة تقل عن الواحد الصحيح كما يحدث لمعظم السلع الغذائية والضرورية حيث أن الطلب عليها يتغير بنسبة قليلة تكون في الغالب أقل بكثير من التغيير في الدخل أو السعر .**

**الثاني : عندما تكون المرونة مساوية للواحد الصحيح كما هو الحال بالنسبة لبعض السلع التي تحتل موقعاً متوسطاً بين السلع الضرورية والكمالية حيث أن الطلب عليها يتغير بنفس النسبة التي تتغير فيها العوامل المؤثرة .**

**الثالث : عندما تأخذ المرونة قيماً تزيد عن الواحد الصحيح وهو مايحدث للسلع الكمالية حيث يتغير الطلب عليها بشكل ملحوظ زيادة أو نقصان إستجابةً للتغييرات المماثلة في العوامل المؤثرة فيه .**

## أنواع المرونة

### أ . مرونة الطلب الدخلية :-

**وهي تصور العلاقة بين التغير في الطلب على السلعة ، وبين التغير في الدخل ، فمثلاً تكون في السلع الفردية نسبة الزيادة في الطلب أقل من نسبة الزيادة في الدخل ،**

وفي السلع الكمالية تكون نسبة زيادة الطلب على السلع أعلى من نسبة الزيادة في دخل الفرد .

أما السلع شبه الضرورية فإن نسبة الزيادة في الطلب عليها تكون في الغالب متكافئة مع نسبة التغير في الدخل .

التغير النسبي في كمية الطلب على السلعة

م د = ——————————————————

التغير النسبي في دخل الفرد

$$\text{م د} = \frac{\frac{\text{د ص}}{\text{ص}}}{\frac{\text{د س}}{\text{س}}}$$

حيث أن :-

س : تمثل دخل الفرد .

ص : كمية الطلب على السلعة .

د س : التغير في دخل الفرد .

دص : التغير في كمية الطلب على السلعة نتيجة لتغير الدخل بمقدار (دس) .

م د : مرونة الطلب الدخلية .

## ب . مرونة الطلب السعرية :

وهذه المرونة تقيس التغيرات على كمية الطلب من السلع نتيجة لحدوث تغيرات على سعر السلعة .

$$\text{م س} = \frac{\text{التغير النسبي في كمية الطلب على السلعة}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة}}$$

## جـ . مرونة الطلب التبادلية :

في كثير من الحالات تحدث تغيرات في أسعار السلع نتيجة تغيرات في سلع بديلة تحل محلها في الإستعمال .

$$\text{م ت} = \frac{\text{التغير النسبي في الطلب على السلعة}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة البديلة}}$$